

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

5 رمضان 1439 – 21 مايو 2018





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



"الزايدي" و"حجار" و"القططاني" يتفقدون سفر "إحسان" لـإفطار الصائمين في الحرم

للوقوف على آلية توزيع الوجبات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2018م

<https://sabq.org/kRCGTs>

وكالة الأنباء السعودية (واس - مكة المكرمة)

تفقد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإحسان والتكافل الاجتماعي "إحسان" بمكة المكرمة سليمان بن عواض الزايدى، يرافقه رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور بندر بن محمد حجار، ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القططاني أمس، موقع سفر "إحسان" في ساحات الحرم، وذلك للوقوف على آلية توزيع وجبة إفطار صائم "جافة"، على الصائمين.

وقدم الزايدى شرحاً وافياً عن دور الجمعية ضمن منظومة الجمعيات الخيرية، في تقديم أفضل الخدمات لزوار بيت الله الحرام من المعتمرين في موسم رمضان الحالى، وذلك ضمن برنامج إفطار صائم "الوجبة الجافة"، حيث تمد عشرات السفر في ساحات الحرم لنقطير الصائمين، بلغت اليوم 3.000 وجبة جافة، والعدد الإجمالي حسب الخطة توزيع 100.000 وجبة جافة في الساحات طوال شهر رمضان المبارك.

من جانبه، أعرب الدكتور "حجار" عن سعادته بما شاهد من نشاط العاملين من أبناء أسر الجمعية العاملين في هذا البرنامج، وأثنى على جهودهم المبذولة في هذه الخدمة المباركة.

فيما عدّ الدكتور "القططاني" مشاركة "إحسان" في الإفطار الخيري بالحرم مبادرة فعالة تستحق التقدير لما تقوم به من تفطير لرواد المسجد الحرام؛ لكي يتفرغا للعبادة في هذا الشهر الكريم.



القططاني: حلول عملية للحد من معاناة متضرري قضايا

• الأشخاص والهوية»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2017م

<http://www.al-madina.com/article/574728>

عبد الله الزهراني - مكة المكرمة - تصوير نزار نواب

أكَدَ رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالملكة الدكتور مفلح القططاني، اتخاذ إجراءات لوضع حلول عملية، تحدِّ من معاناة متضرري قضايا «الأشخاص والهوية»، مشيراً إلى أن قضايا الأشخاص والهوية هي أكثر القضايا التي وضعتها الجمعية في أولوياتها، واهتماماتها، سعيًا لحل هذه المشكلات.

وأشار في تصريح خاص أدلّى به إلى «المدينة»، إلى صدور توجيهات بإيجاد حلول لهذه القضايا، منوّهاً بجهود وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية؛ بهدف وضع حد لهذه القضايا، عبر حلول مركزة تمنع تكرارها، وتنهي القائمة منها بكل الطرق المتاحة.

وأوضح أن الجمعية تتواصل وتتنسيق يومياً مع فروع النيابة العامة بالمناطق في بعض القضايا، مشدداً على أن كل جهة تقوم بدورها في هذا الشأن وفق اختصاصها ومهامها. ولفت إلى أن أكثر القضايا التي تشغّل بالجمعية، حالياً، هي قضايا «الأشخاص والهوية»، في ظل ما صدر خلال الفترة الماضية، من أنظمة الحماية من الإيذاء

و حول إجراءات الحماية من الإيذاء أوضح القحطاني، في تصريحاته إلى «المدينة»، على هامش تدشين مقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجديد أمس الأول بمنطقة مكة المكرمة، أنه تم إصدار أنظمة توفر الحماية من الإيذاء، وبخاصة للأطفال مع لوائح تنفيذية محكمة، مؤكداً أن قضايا العنف الأسري تحتاج إلى مزيد من عمل وجهد الخبراء؛ لضمان التطبيق الصحيح.

عين محايدة

وشدد القحطاني على أن الجمعية لا تتصيد أخطاء الناس، والجهات والمؤسسات العاملة في المملكة، وإنما تهدف إلى حماية حقوق الإنسان بشتى الطرق، وأشار إلى أن الجمعية حصلت أخيراً على الصفة الاستشارية من الأمم المتحدة، ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ما سيمكنها من إبداء وجهة النظر في الكثير من المجالات الحقوقية على مستوى العالم.

وقال: «صدرت الموافقة من المقام السامي على تعديل نظام الجمعية الأساسي، وسيأتي في مقدمة التعديل تمكين الجمعية من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.»

217 قضية خلال عام

من جانبه أوضح المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة، سليمان الزايد، أن عدد قضايا حقوق الإنسان الواردة إلى الفرع بلغ 217 قضية شملت 24 قضية عنف أسري، 15 قضية عنف ضد الأطفال.

وأشار إلى أن أعضاء الجمعية والمختصين بفرعها ومكتبها في جدة يجرون زيارات ميدانية للمؤسسات الرسمية، ويضعون تقارير عن هذه الزيارات، ترفع لجهات الاختصاص؛ وتتضمن جوانب القصور التي رصدت أثناء الزيارات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«هدف» وزارة الاتصالات يناقشان مجالات تأهيل الكوادر الوطنية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21 مايو 2018
<http://www.alriyadh.com/1682745>

الرياض - محمد الحيدر

عقد مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" الدكتور محمد بن أحمد السديري اليوم، اجتماعاً مع وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لصناعة التكنولوجيا والقرارات العامة الدكتور أحمد آل ثنيان، بحضور عدد من المسؤولين في الصندوق والوزارة، وذلك في مقر الصندوق بمدينة الرياض.

ورحب الدكتور السديري في بداية الاجتماع، بوكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، مؤكداً أهمية التعاون والشراكة بين الصندوق والوزارة، سعياً إلى تكثين ودعم الكوادر الوطنية البشرية من خلال برامج دعم التأهيل والتدريب والتوظيف في سوق العمل، لا سيما في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وجرى خلال الاجتماع، مناقشة سبل التعاون والتنسيق في مجال التأهيل وتوطين فرص العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث استعرض وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات خطة الوزارة وأهدافها في هذا المجال والمنبثقة من برنامج التحول 2030 ورؤية المملكة 2030 ، وفرص التعاون المتوفرة في مجال التأهيل والتوظيف.

كما تم في الاجتماع، الاتفاق على ضرورة استمرار التنسيق وعقد ورش عمل تفصيلية تهدف إلى تعزيز المشاركة والتنسيق والتكميل ما بين مختلف الجهات نحو توطين وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين والمواطنات في سوق العمل.

الشورى يستقبل مقتراحات المواطنين واستفساراتهم لوزير الإسكان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 رمضان 1439 هـ - 21 مايو 2018
<http://www.alriyadh.com/1682867>

الرياض - محمد الشيباني

يحضر وزير الإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل جلسة مجلس الشورى العادية الثانية والأربعين من السنة الثانية لدورته السابعة، التي ستعقد بمشيئة الله يوم الأربعاء 15/9/1439هـ، وذلك بناءً على طلب من المجلس.

ويجرب وزير الإسكان خلال الجلسة على أسلمة أعضاء المجلس بشأن برامج الوزارة ومبادراتها والموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصاتها، كما يستمع أعضاء المجلس لشرح من الوزير عن خطط ورؤى الوزارة للمرحلة القادمة.

ويرحب مجلس الشورى باستقبال مقتراحات المواطنين واستفساراتهم التي يرغبون بطرحها على وزير الإسكان، وذلك على البريد الإلكتروني webmaster@shura.gov.sa: أو على الفاكس ذي الرقم (0114816971).



والدة المريض: إهمال المستشفى وراء تفاقم حالة ابني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2017م
<http://www.al-madina.com/article/574706>

محمد الوادعي - عسير

قالت والدة محمد الوادعي: إن ابنها لم يكن على هذه الحال بعد الحادث ولكنه ترك في العناية المركزية بدون تخصيص ممرضة خاصة لمثل حالته تساعدة في تغيير وضعه على عدة جوانب بين حين وآخر ولكن الإهمال أدى لظهور تقرحات جلدية على ظهره في بداية الأمر ثم تم معالجتها مع عمليات التجميل ومن بعد استمرت لظهور التقرحات الجلدية في قدميه من الدرجة الرابعة تكاد ترى عظامه، وتساءلت الأم عن تحفظ مستشفى عسير وصحة عسير كاملة في إبقاء ابنها بالمستشفى وليس لديهم خدمة صحية تقدم للمريض كحالة ابني من اهتمام صحي على أعلى مستويات وأيضاً تأهيل طبي واهتمام وإمكانات تفوق خدمات صحة عسير بأكملها.



الشوري يناقش فرض عقوبات على الغش والتسلس بعقود المقاولات والنقل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2017م
<http://www.al-madina.com/article/574726>

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى، أن المجلس بصدده مناقشة تقرير خاص عن التحايل والغش والتسلس في تنفيذ عقود المقاولة، والنقل، والتوريد، والالتزام، والأشغال العامة والاستشارات، في القطاع الخاص، تمهيداً لفرض عقوبات على هذه الجرائم.

وقالت المصادر: إنه لا توجد عقوبات بنصوص مقتنة، لمواجهة هذه الجرائم، مما يكتفى معه بالمعاقبة الجنائية بناء على القواعد العامة في الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتعزير.

وبحذر المصادر من خطورة انتشار الأعمال الاحتيالية، وخيانة الأمانة بالشركات الخاصة، والجمعيات التعاونية والأهلية، لما لذلك من آثار سلبية على الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. وكشفت المصادر عن أن اللجنة الخاصة بالمجلس، أنهت دراسة مشروع نظام مكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة، للرد على ملحوظات الأعضاء بشأن تقريرها، الذي ناقشه المجلس في جلسة سابقة، وطالبت بالموافقة على مشروع الجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات المدرجة في سوق الأسهم، التي تشرف عليها هيئة السوق المالية لجرائم التزوير في المستندات، أو تزييفها، أو تقديم بيانات كاذبة أو مضللة، مشددة على أهمية وجود النصوص النظامية التي تجرم الأفعال الضارة بمصلحة الوطن والمواطن، والمتعلقة بالشركات والمؤسسات.

المصادر أوضحت أيضًا أن اللجنة الخاصة أعدت مشروع نظام مكافحة الاحتيال وخيانة الأمانة، مشيرة إلى أن الأخذ بما ورد فيه من نصوص، يضمن عدم تعارضها مع ما هو معمول به في الأنظمة الأخرى.



السجن 10 سنوات وغرامة مليون ريال «الصحة» تحمي موظفيها من الاعتداء بخدمة.. • تحميـنا تحميـك»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1642909>

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة @shwg90t) أطلقت وزارة الصحة خدمة جديدة لحماية منسوبيها من أي إعتداءات داخل منشآتها، من خلال خدمة «تحميـنا تحميـك»، حرصاً منها بالحفاظ على حقوق وسلامة منسوبيها، خاصة من يعملون في مواجهة الجمهور كالمرضى والممارسين الصحيين والأطباء، ضد أي شكل من أشكال الاعتداء والعنف سواء كانت الفظية أو الجسدية. حيث وجه وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة، رسائل إلكترونية لجميع المنسوبين طمئنهم من خلال على الوضع الصحي للمرض المعتمد عليه (رونالدو باتويو)، ما تعرض إليه من اعتداء وتهجم يتافق مع الأخلاقيات والدين، موضحاً بأن خدمة «تحميـنا تحميـك» من خلال هيئة التخصصات الصحية، والتي توفر لهم الدعم القانوني اللازم عند مواجهة أي قضية ضد من يعتدي عليهم. مشدداً بضرورة الإبلاغ عن حوادث الاعتداء أو المضايقات عبر الإتصال بمراكز إتصال الموظفين على الرقم (920009080) مبيناً أن الوزارة قد عملت مع الجهات الخصبة لتجريم مثل هذه الأفعال وإيقاع أقصى العقوبات على المعتمدين التي تصل إلى سجن 10 سنوات وإلى غرامة 1,000,000 ريال بحق من يرتكبها، وقد سبق صدور أحكام ضد بعض المعتمدين.



30 اتفاقية عدلية جديدة لحماية حقوق المستثمرين السعوديين والأجانب

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/05/20/article_1389516.html

«الاقتصادية» من الرياض تعتزم وزارة العدل إبرام 30 اتفاقية ومذكرة تفاهم دولية لتعزيز التعاون مع الدول المتقدمة في مجال الخدمات العدلية، وتبادل الخبرات والتعاون في تقديم المساعدات القضائية والقانونية، والقيام بعديد من البرامج التدريبية لتطوير أداء الموارد البشرية، وكذلك إبراز الأنظمة واللوائح والتعليمات التي تضمن حقوق المواطنين والمقيمين والمستثمرين السعوديين والأجانب في المملكة، بما يجعل المملكة بيئة جاذبة للاستثمارات نتيجة شفافية ومواءمة الأنظمة وتقديم القضاء،

من خلال إصدار الحكم الناجز والمحجود. وتعمل الوزارة على تفعيل التعاون الدولي وبناء الشراكات والاتفاقيات والبرامج التنفيذية الدولية، حيث ستتضاعف الاتفاقيات الجديدة إلى خمس اتفاقيات ومتذكرة تقاهم وبرامج تنفيذية كانت قد أبرمتها سابقاً. وتسعى وزارة العدل لجعل القضاء السعودي أنموذجاً راسخاً يحتذى به ويشار إليه بالبنان بين أجهزة القضاء العالمية، باعتمادها لعديد من المشروعات والمبادرات التي تحقق التطور المنشود، سواءً كان ذلك من ناحية تفعيل التقنية في العملية القضائية، حتى الوصول إلى رقمنة أعمال وإجراءات المحاكم، أم استصدار وتطوير عديد من الأنظمة واللوائح القضائية، وإعادة هندسة الإجراءات واختصارها، وتطوير أداء الكوادر البشرية بالتدريب والتأهيل. وتهدف الوزارة من خلال رؤيتها في التعاون الدولي، إلى رفع تصنيف القضاء وإبرازه عالمياً، وفقاً لاختصاصاتها، التي تتسم مع المستهدفات الطموحة المحددة للوزارة في برنامج التحول الوطني 2020 لتحقيق "رؤية المملكة 2030"، إلى جانب السعي لإبراز قضاء المملكة واستقلاله وتطور العملية القضائية والحكم القضائي من ناحية التسبيب وتكييف الواقع تحققنا للعدالة المنشودة من خلال جهاز قضائي مؤسسي في ظل أنظمة واضحة ومحكمة وإجراءات سلسة وغير معقدة. وكان الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، قد ثمن الموافقة الكريمة لمجلس الوزراء على التباحث مع عديد من الدول لإعداد مشروعات اتفاقيات تعاون في المجال القضائي، إضافة إلى إعداد مشروعات مذكرة تقاهم للتعاون بين وزارة العدل في المملكة ونظيراتها في الدول الأخرى.



ديوانية البنك.. وحماية المستهلك

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1642772>

نورة محمد

الأسبوع الماضي، زارت ديوانية البنوك السعودية في الرياض، تلبية لدعوة من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وكان هناك جلسة حوارية مفتوحة التقى فيها بعدد من كتاب الرأي في صحف سعودية عدّة. لا أخفكم، عندما تلقيت الدعوة تبادر إلى ذهني للحظة الأولى، سؤال عما هو الهدف من الدعوة، خصوصاً أنني لست متخصصة في الشؤون المالية وكيف سأقدم للقراء ما يهمهم ويفيدهم ويجيب على ما يشغل تفكيري وتفكيرهم. ابتدأت الجلسة تحت عنوان «واقع القطاع المصرفي السعودي: الفرص والتحديات»، بحديث شفاف يستطيع فهمه عامة الناس من ليس لهم علاقة بالخصصات المالية والاقتصادية، وتتابعت الأسئلة وتتنوعت على محافظ مؤسسة النقد الدكتور أحمد الخليفي.

طرحت السؤال الذي يدور في ذهني: ما الذي تزيد مؤسسة النقد إيصاله إلى غير المختصين في المالية ويهتم بهم الناس؟

فرد المحافظ على السؤال: يهم مؤسسة النقد حماية عملاء المؤسسات التي تقع تحت نطاقها التشريعي والرقابي وعندما يواجهون أية مشكلة يتواصلون مباشرةً بحماية العملاء في مؤسسة النقد. مشيراً إلى أنه في بعض الأحيان، يذهب العميل ويغرد في «تويتر» أو ينشر في برامج التواصل الاجتماعي لإيصال صوته ويقوم بالتشهير وسرد ما يضايقه أو ما واجهه في إحدى العمليات البنكية، فيتضح لاحقاً بعد المتابعة أن العميل لم يقم شكوى بشكل صحيح عن طريق قنواتهم الرسمية أو ممكن قدم لكن تبين أن لا علاقة لمؤسسة النقد بها. مؤسسة النقد (ساما)، تشرف على قطاعات البنوك والتأمين والتمويل والتأجير المنتهي بالتمليك، فيما عدا شركات التقييم فهي تقع تحت مسؤولية وزارة التجارة.

من الواضح أن لجنة الإعلام والتوعية المصرفية، صاحبة المبادرة تعمل على نشر الوعي والقيام بالدور المناطق بهم للوصول للناس عبر شبكات الإعلام ووسائله المتعددة، لکبح انتشار الشائعات والممارسات الخاطئة في أمور مالية مهمة لكل شخص.

تبقى هناك أهمية معرفة حقوق المستهلك والطرق التي ينبغي عليه اتخاذها حتى لا يضر نفسه، خاصة إذا كان الحق معه، حتى لا ينقلب ضده، عندما يقوم بالتشهير ورمي التهم جزأاً في موقع التواصل الاجتماعي بما يخالف الأنظمة والقوانين. من المهم أن يكون لدى الناس الوعي الكامل بقوانين حماية المستهلك وما لهم وما عليهم، والأهم الحرص على تلك الحقوق من قبل من يدير تلك المؤسسات والشركات، فهذا يدل على رغبة حقيقة في التحسين وصناعة الفرق حتى يصبح واقعاً يخدم المستهلك، لأن المنتجات والخدمات لن تتغير للأفضل أو الخدمات إلا برأي المستهلك وتفاعلاته البُناء وطرح ما لديه من ملاحظات للجهة المعنية في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.



الصلة بين البطالة والأجور وكيف تغيرت

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21 مايو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/05/21/article_1390061.html

د. صالح السلطان

العلاقة وعلى مدى عقود بين البطالة والأجور عكسية. تجذب الأجور إلى الارتفاع حين تكون البطالة منخفضة، والعكس بالعكس. والكلام نفسه ينطبق على العلاقة بين البطالة والأسعار أو التضخم. والسبب أنه مع ارتفاع البطالة تضعف قدرة وضغوط العاملين للحصول على زيادات أجيرية. وارتفاع البطالة يعني أيضاً ضعف الطلب على السلع، وضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي، وهذا بدوره يعني أن الأرباح متدايرة، لا تغري المنشآت بزيادة الأجور. والعكس بالعكس: مع ارتفاع الطلب الكلي "مجموع ما يطلبه الناس من السلع والخدمات"، فإن المنتجين يوظفون مزيداً من القوى العاملة، ليتمكنوا من زيادة الإنتاج، وزيادة الطلب على العمل، مما يتسبب في رفع أجور العمال، وهذا بدوره يعمل على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا الرفع يتسبب في رفع أسعار المنتجات من سلع وخدمات.

أصبح الكلام السابق وفي السنوات الأخيرة على المحك.

ظهرت في السنتين الأخيرتين وفي أسواق العمل في دول ذات اقتصادات متطرفة وصاعدة علامات على قدر من التعافي من الركود الذي أصاب هذه الاقتصادات والذي جلبه الأزمة المالية العالمية التي وقعت قبل نحو عشر سنوات. ويسمى أحياناً الركود الكبير، تميزاً له عن غيره من الركودات الخاصة بدولة بعينها.

من أكثر علامات التعافي تراجع معدلات البطالة. ورغم هذا التراجع الملحوظ، فقد كان نمو الأجور ضعيفاً. وهذا جر إلى سؤال كبير: لماذا لم ترتفع الأجور مع ارتفاع الطلب على اليد العاملة؟

أثار تقرير صندوق النقد الدولي أفق الاقتصاد العالمي، عدد تشرين الأول (أكتوبر) 2017 هذا السؤال. وتبعاً لأجرت بحوث للتعرف على مصادر النمو الضعيف للأجور خلال السنوات التي أعقبت الركود الكبير، خاصة في الاقتصادات الأكثر تطوراً. هذا التعرف أبعد من مجرد فهم ضعف الصلة بين البطالة والأجور. بل يحاول الفوضى لهم آفاق وظروف ضعف المساواة في توزيع الدخل وضعف تحسين الأمان الوظيفي للعاملين.

بدأ نمو الوظائف يتحسن في كثير من الحالات وعادت معدلات البطالة الكلية إلى مستويات ما قبل الركود الكبير. ولكن نمو الأجور لا يزال أقل بكثير مما كان عليه قبل الركود. وظهرت جهود علمية تحاول تفسير ما حدث. وانتهت هذه الجهود إلى وجود عوامل ذات طابع دوري وهيكلي تعمل على بطيء حركة الأجور.

للحظة مبدئياً أن هناك سياسات متعددة لإبطاء نمو الأجور. لماذا؟ تطورت قناعات أن المستويات المرتفعة للأجور غير قابلة للاستمرار. من أوضح الأمثلة ما حدث في بعض بلدان أوروبا.

وهنا مزيد تفصيل؛ لوحظ التزايد في تراخي سوق العمل، بصورة عرض العمالة الزائد على الحجم الذي ترغب الشركات في توظيفه، حتى مع وجود نمو اقتصادي. وتفسير هذا التراخي صار أصعب مقارنة بالسابق. من أسباب هذه الصعوبة انخفاض متوسط ساعات العمل للعامل، وارتفاع معدلات العمل بدوام جزئي، وزيادة نسبة عقود العمل المؤقتة. هناك عامل جوهري مؤثر في نمو الأجور، وهو تباطؤ نمو الإنتاجية. هذا التباطؤ يترجم إلى ضعف إنتاج العامل في الساعة. وهذا بدوره يقاس ربحية الأعمال ما يعيق نمو الأجور في نهاية المطاف حيث تصبح الشركات أقل رغبة في تحمل أي زيادات سريعة في تعويضات العاملين.

عامل آخر أيضاً وهو التوسع في التحول إلى النظم الآلية في عمل المنشآت. ويمكن التعرف على مستوى هذا التحول من انخفاض نسبي في السعر النسبي للسلع الاستثمارية مقارنة بالعمل. لكن بحوث صندوق النقد الدولي أشارت إلى أن هذا التحول بطيء الحركة، ما يعني أن مساهمته قد تكون ضعيفة نسبياً في تفسير حركة الأجور خلال السنوات التي أعقبت الركود الكبير.

لوحظ أيضاً تغيرات في العلاقات بين الشركات والعاملين. هذه التغيرات تعكس التحولات الأساسية في الاقتصاد، التي سماها البعض "اقتصاد العربة". gig economy وتعني كثرة التعاقد مع موظفين مستقلين، عن منظمات عمالية مثل، بعقود قصيرة الأجل. وأسهم التطور التقني في انتشار اقتصاد العربة، حيث يمكن أداء أعمال كثيرة من أي مكان.

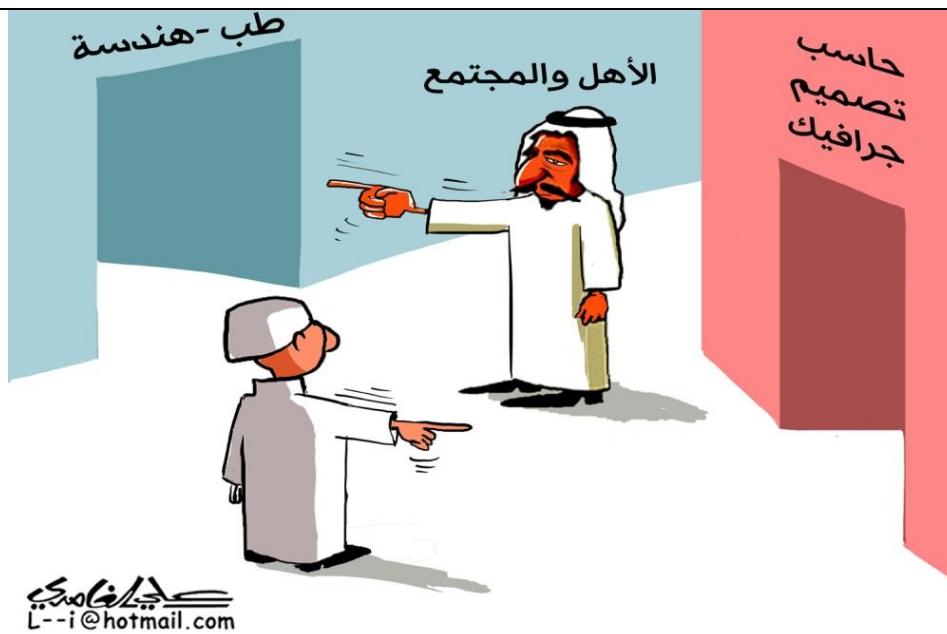
ماذا يعني ما سبق بالنسبة لصناعة السياسات خاصة الحكوميين؟
نحن بحاجة إلى تكثيف الجهود لمعالجة مواطن الضعف التي تواجه العاملين بدوام جزئي أو عن بعد. وهذا موضوع طويل يستحق اهتماماً قوياً.

كارикاتير



المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21
مايو 2018م

[https://www.okaz.com.sa/
article/1642862](https://www.okaz.com.sa/article/1642862)



المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 5 رمضان 1439هـ - 21
مايو 2018م

[http://www.al-
madina.com/article/57466
_1](http://www.al-madina.com/article/57466_1)